http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1479) السنة السادسة - الاحد (12) نيسان 2009

خلافات القوائم الفائزة ترجئ انتخاب محافظي صلاح الدين وواسط

آليـــة الانـتـخـابـات تـعـيـد الـكـاظـمـي الى مجـلـس محـافـظـة بـغـداد

بغداد- المحافظات/ حسين العامل والوكالات

اعلن رئيس قائمة تيار شهيد المحراب في بغداد نائل الموسوي ان رئيس مجلس محافظة بغداد السابق معين الكاظمي سيكون موجودا في المجلس الجديد بدلا عن صابر العيساوي.

وقال الموسوي بحسب وكالة براثا «ان صابر العيساوي الذي فاز في انتخابات مجلس محافظة بغداد ضمن قائمة تيار شهيد المحراب سيبقى في منصبه امينا لبغداد». مضيفا «ان معين الكاظمي رئيس المجلس السابق الذي لم تؤهله الأصوات التي حصل عليها للوصول الى المجلس الجديد سيحل بدلا عن العيساوي في مجلس المحافظة». مشيرا الى ان «قائمة شهيد المحراب تنتظر اكمال الإجراءات من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لكي يباشر الكاظمي عمله في المجلس الجديد».

وذكر ان «اختيار الكاظمي بديلا للعيساوي لم يكن بإرادة احد وانما تم ذلك حسب الالية التي تتبعها المفوضية وهو الاخذ بمن حصل على اكثر الأصوات والكاظمي هو من حصل على الاصوات الاكثر رغم عدم وصوله للمجلس الجديد».

وكان مجلس محافظة بغداد عقد جلسته الاولى يوم الاربعاء الماضي تم خلالها انتخاب كامل الزيدي عن قائمة ائتلاف دولة القانون رئيسا لمجلس المحافظة ورياض العضاض عن جبهة التوافق نائبا له.

ومن المقرر ان يعقد مجلس المحافظة جلسته الثانية اليوم الاحد لانتخاب محافظ بغداد الذي تم الاتفاق المبدئي فيه على رئيس قائمة ائتلاف دولة القانون صلاح عبد الرزاق.

وعلى الصعيد ذاته، اخذ تضارب وجهات النظر بين القوائم الفائزة في الانتخابات المحلية بمحافظة صلاح الدين حول توزيع المناصب الرئيسة في الحكومة المحلية في المحافظة طابعا دراماتيكيا، مما أدى إلى إفراز كتلتين متنافستين داخل مجلس المحافظة.

وفي هذا الشأن، قال عضو مجلس المحافظة عامر علوان عن تجمع المشروع الوطني بزعامة صالح المطلك بحسب «راديو سوا» امس السبت «إن هناك تحالفين رئيسين في مجلس المحافظة، يتألف الأول من جبهة التوافق والقائمة العراقية وتجمع المشروع الوطني والعلماء والمثقفين والإخاء الكردية، بينما يتكون التجمع الثاني من قائمة «جموع» والمصالحة والتحرير وائتلاف دولة القانون وصلاح الدين الوطنية».

وتحدث علوان عن اتفاق بعض القوائم على توزيع المناصب في مجلس المحافظة قائلا إن التجمع الأول سمى المحافظ من جبهة التوافق، ورئيس المجلس من القائمة العراقية، ونائب رئيس المجلس من قائمة العلماء والمثقفين، والنائب الأول للمحافظ من تجمع المشروع الوطني، والنائب الثاني من القائمة الكردية.

من جهته، قال مهدي عران عضو مجلس محافظة صلاح الدين المنتخب عن قائمة جبهة التوافق ان المجلس الجديد سيعقد أولى جلساته الأحد لانتخاب رئيس المجلس ونائبه. وأضاف «الجلسة الافتتاحية ستكون اليوم الاحد، بدعوة من محافظ صلاح الدين وسيتم خلالها انتخاب رئيس المجلس الذي من المقرر أن يشغله احمد عبد الله الجبوري عن القائمة العراقية الوطنية بزعامة إياد علاوي، وانتخاب نائبه خالد حسن مهدي السامرائي من قائمة علماء ومثقفي العراق بزعامة عبد اللطيف الهميم، وقد شكلنا كتلة تضم أكثر من ١٦ عضواً ضامنة النصاب القانوني نصف زائدا واحد». وأوضح أنه تم الاتفاق على تحديد المناصب السيادية في المجلس من المحافظ ونائبيه، قائلا «تم الاتفاق أن يكون منصب المحافظ من حصة جبهة التوافق وهو مطشر حسين العليوي السامرائي واحد نائبيه وهو من قائمة المشروع الوطني جاسم ممتاز السامرائي والنائب الثاني سيكون من قائمة التآخي والتعايش السلمي وهو الدكتور أمين كردي».

وفي واسط، أرجأ مجلس المحافظة الجديد جلسته الأولى وأعلن رئيس المجلس خليل غفوري الذي ترأس الجلسة باعتباره الأكبر سنا في كلمة مقتضبة أن أسباب الإرجاء ترجع لطلب من كتلة شهيد المحراب بجعل الجلسة مفتوحة وتأجيل التصويت لحين الوصول إلى توافق جماعي حول المناصب كافة.

وعزا عدد من أعضاء المجلس الجديد أسباب فشل اختيار الحكومة المحلية التي رشحتها كتلة واسط الموحدة التي تضم ائتلاف دولة القانون والحزب الدستوري والقائمة العراقية وتيار الأحرار المستقل، إلى ما وصفوه بتدخل الحكومة في شؤون المجلس لصالح بعض القوائم الفائزة، في إشارة إلى كتلة مستقلون التي تطالب بإبقاء لطيف حمد الطرفة في منصب المحافظ.

الى ذلك، إنتخب الأعضاء الجدد في مجلس محافظة ديالى امس رئيس مجلس المحافظة الجديد ونائبه، وفق نتائج الإنتخابات المحلية التي جرت بداية العام الحالي.

وافاد مصدر مقرب من قاعة الإجتماعات في مجلس محافظة ديالى لـ PUKmedia « ان المجلس إختار طالب محمد رئيساً للمجلس عن كتلة التحالف الكردستاني، وصادق جعفر الحسيني نائباً له عن الائتلاف الموحد».

وفي ذي قار، اتفق ائتلاف دولة القانون وتيار الاصلاح الوطني على اختيار طالب كاظم الحسن من ائتلاف دولة القانون مرشحا لمنصب محافظ ذي قار وقصي عمر شريف العبادي من تيار الاصلاح الوطني رئيسا لمجلس محافظ ذي قار .

واكد عضو مجلس محافظة ذي قار من قائمة ائتلاف دولة القانون عبد الحسين هادي هجر في تصريح لوسائل الاعلام «ان نتائج التصويت في اللقاء الذي جمع ائتلاف دولة القانون وتيار الاصلاح الوطني اسفر عن انتخاب طالب كاظم عبد الكريم الحسن مرشحا عن قائمة ائتلاف دولة القانون وتيار الاصلاح لمنصب محافظ ذي قار، وقصي عمر العبادي من تيار الاصلاح الوطني مرشحا عن القائمتين المذكورتين لمنصب رئيس مجلس المحافظة وباجماع الحاضرين».

وفي الانبار، فاز جاسم محمد الحلبوسي برئاسة مجلس محافظة الانبار بالتصويت العلني الذي اجري امس في مبنى المحافظة باشتراك ٢٨ عضوا من الاعضاء المنتخبين الجدد.

وفي المثنى، عقد مجلس محافظة المثنى الجديد اول جلساته امس السبت والتي خصصت لاستلام الاعضاء الجدد مهامهم واعلان حل المجلس السابق والذي انتهت مهامه امس.

وفي كربلاء، استلمت الحكومة المحلية الجديدة ملف الاعمار من الحكومة السابقة في المحافظة بحضور فريق الاعمار الامريكي.

وفي النجف، رشح رئيس الوزراء نوري المالكي، المحافظ المنتهية ولايته اسعد ابو كلل لولاية ثانية وقال مصدر مرشح فائز في مجلس محافظة النجف الجديد رفض الكشف عن اسمه ان رئيس الوزراء طرح اسم محافظ النجف الحالي اسعد ابو كلل على الرغم من ان قائمة ائتلاف دولة القانون لها الحق بعد الفوز الذي حققته في الانتخابات الماضية بمنصب المحافظ ، ولكن هذا الطرح من المالكي لم يلاق ترحيبا ليس بسبب الشخص المرشح وإنما لرغبة الكتل الفائزة في التمتع بفوزها بتسمية المحافظ منها، مبينا ان رفض تسمية ابو كلل كمحافظ جديد للنجف جاء من قبل المجلس الاعلى بالذات كونهم يعتبرون الامر فرضا عليهم. الى ذلك كشف مدير مكتب حزب الدعوة الإسلامية في ذي قار عن نية رئيس الوزراء نوري المالكي رئيس قائمة ائتلاف دولة القانون تسمية محافظ لذي قار من خارج قائمة ائتلاف دولة القانون في حال عدم توصل الكتل المتحالفة إلى حسم قضية تسمية المحافظ خلال الشهر الحالي فيما أعلن مكتب الشهيد الصدر أن التيار لا يسعى للحصول على مناصب سيادية مهمة في مجلس المحافظة الجديد وقال مدير مكتب حزب الدعوة الإسلامية في المحافظة نعيم كرم الله ان رئيس الوزراء نوري المالكي قد يضطر إلى تسمية محافظ جديد لذي قار من خارج قائمة ائتلاف دولة القانون في حال عدم توصل الكتل المتحالفة الى اتفاق بشأن تسمية المحافظ وتوزيع المناصب السيادية المهمة خلال الشهر الجاري وأوضح أن المالكي لا يسعى لتجاوز ارادة الآخرين أو يشكل ضغطا لاختيار المناصب الإدارية المهمة ومصادرة حرية اختيار الشخصيات التي ستتصدى للمسؤولية مشيرا إلى أن رئيس الوزراء سيضطر لحسم منصب المحافظ واختياره من خارج قائمة ائتلاف دولة القانون خلال مدة لا تتجاوز هذا الشهر.

منها شركة بلاك ووتر للحمايات الامنية

القضاء الاميركي يجيز محاكمة المؤسسات المتهمة بانتهاك حقوق الانسان

بغداد/ المدى

اجازت جهات قضائية فدرالية في الولايات المتحدة الاميركية المباشرة باطلاق الملاحقات القضائية الجماعية بموجب قانون اميركي لاصحاب الشكاوى الاجانب والذي يقتضي رفع دعوى امام محكمة اميركية في حالات انتهاك حقوق الانسان.

واكد خبراء في القضاء ان هذه الدعاوى ستسمح بملاحقة عدة شركات كبرى في الولايات المتحدة ارتكبت اعمال عنف ضد عراقيين واجانب، ورفعت دعاوى من قبل عراقيين خصوصا بحق شركات اميركية متعاقدة من الباطن مثل شركة بلاك ووتر الامنية المثيرة للجدل المتهمة بارتكاب اعمال عنف ضد مدنيين.

واعطت قاضية فدرالية في نيويورك بحسب وكالة الانباء الفرنسية نهاية الاسبوع الماضي الضوء الاخضر لاطلاق هذه الملاحقات الجماعية بموجب قانون اميركي يجيز لاصحاب الشكاوى الاجانب رفع دعوى امام محكمة اميركية في حالات انتهاك حقوق الانسان.

ورفع عدد من العراقيين شكاوى ضد شركة بلاك ووتر للحمايات الامنية والتي قام عدد من عناصرها باطلاق النار على المدنيين العراقيين في حادثة ساحة النسور، ما ادى الى مقتل نحو ٣٠ شخصا.

و تعتبر الشكاوى العديدة التي رفعت اخيرا امام القضاء الاميركي ضد مؤسسات متهمة بالتآمر لانتهاك حقوق الانسان، بمثابة تحذير للمجموعات الكبرى الناشطة في دول ترتكب فيها تجاوزات بحسب خبراء

وسيأتي الشهر المقبل دور شركة «رويال دوتش/شل» البريطانية الهولندية النفطية للمثول امام القضاء للدفاع عن نفسها من تهم التآمر لارتكاب تجاوزات بحق شعب اوغوني في نيجيريا، ومنها اعدام الناشط البيئي والكاتب الشهير كين سارو ويوا في ١٩٩٥.

وفي كل هذه القضايا، يستند اصحاب الشكاوى على القانون المسمى بـ«الين تورت كلايمز اكت» (قانون شكاوى يتقدم بها اجانب) الذي يطالب المؤسسات التي لها وجود مهم في الولايات المتحدة، باحترام القانون الاميركي في كافة انحاء العالم. وعاد هذا القانون الذي تم تبنيه في ١٧٨٩ وقلما استخدم حتى الان، الى الواجهة مؤخرا.

وقالت جيني غرين من مركز الحقوق الدستورية «هناك تقدم». واضافت ان اللجوء الى هذا القانون «يغير المشهد (القانوني) ويطول قائمة القيود القانونية المفروضة على الشركات».

وقد تلاحق مجموعة «راينميتال» الالمانية الدفاعية بتهمة «المساعدة والتحريض على الاعدامات التعسفية والفصل العنصري». ويتوقع ان تبدأ المحاكمة في ٢٠١١ في حال لم يتم التوصل الى تسوية. ووصف مايكل هوسفيلد محامي اصحاب الشكاوى هذه الخطوة بانها «تقدم كبير في القانون الدولي». وصرح «اعتقد انه قرار مهم جدا لجهة مسؤولية الشركات وانتهاكات حقوق الانسان». لكن بيتر روزنبلوم استاذ الحقوق في جامعة كولومبيا يرى ان هذا القانون محدد بدقة عالية لرفع شكاوى كثيرة ضد الشركات. وقال «ان الحالات التي يمكن اخذها في الاعتبار محدودة جدا. يجب ان يكون هناك انتهاكات فاضحة» لحقوق الانسان. واضاف «هناك امور عديدة تجري في اوساط المؤسسات تتعلق بحقوق الانسان تثير اهتماما كبيرا والمقاضاة هي الطريقة المثلى للفت الانتباه».

برغم ارتفاع كلفة السفر والاقامة

عراقيون يبحثون عن العلاج في مستشفيات الاردن

بغداد/ المدى

قصد الكثير من العراقيين الاردن للعلاج، بعيدا عن المستشفيات العراقية خلال السنوات الماضية، ويستمر العراقيون بالتوجه الى المستشفيات الخاصة بالاردن رغم ارتفاع كلفة العلاج فيها وتحمل كلفة السفر والاقامة.

واغلب العراقيين الوافدين لاغراض العلاج يتطلعون الى الشفاء على ايدي اطباء عراقيين هاجروا الى الاردن و اعتادوا على العلاج عندهم خلال فترة تواجدهم بالعراق، كما ان العديد من العراقيين يجد في الاردن العديد من اقاربه او اصدقائه فتكون فرصة العلاج مجتمعة بلقاء الاحبة.

تقول جمانة عبد الكريم بحسب وكالة (آكانيوز) «انني توجهت الى الاردن لاجل التشافي وانا اعرف ان الواقع الصحي بالعراق لايمتلك الاجهزة اللازمة لاجراء عمليتي فضلا عن انني تعودت ان اتابع صحتي مع طبيبة عراقية تقيم في العاصمة الاردنية عمّان، وتستدرك عبدالكريم التحديات والصعوبات التي تواجهها الطبيبة التي طلبت مني ان ابقى فترة اطول وان اجري عملية اخرى بعد فترة النقاهة هذا الامر سيكلفني كثيرا انا وزوجي».

وتختلف اسباب ودوافع المرضى بالتوجه الى الاردن لغرض العلاج والتشافي، يقول دلوفان فخري موظف يعيش في محافظة كركوك ان «سبب قدومي الى عمّان هو لاجراء عملية جراحية في عمودي الفقري، ولم اجر هذه العملية في محافظة كركوك او في بغداد بسبب عدم وجود الطواقم الطبية القادرة على اجراء العملية بنجاح تام ومن دون حدوث مضاعفات».

واضاف « ان الطبيب العراقي الذي باشر علاجي في الاردن متمكن جداً لكن المشكلة التي تكمن في العراق هي عدم وجود مستشفى متطور اطمئن فيه بأن عند حدوث اي مضاعفات خلال العملية سيتم السيطرة عليها و التعامل معها بما يضمن نجاح العملية».

وفي هذا السياق، يقول الطبيب العراقي المقيم في الاردن الدكتور علي القيسي ان «الكوادر الطبية في العراق بحاجة الى الكثير من التدريب والاطلاع على المعدات الطبية الحديثة واستعمالها في علاج المرضى واجراء العمليات الجراحية». وتابع القيسي ان «الكوادر الطبية العراقية بحاجة الى اعادة بناء ابتداءً من المعاهد الطبية بتحديث مناهج التعليم فيها اذ ان المناهج التي تُدرس حالياً في العراق تعتبر اقل مما يجب ان تكون وان تُجهز المنشآت الصحية الحكومية العراقية بالاجهزة الحديثة و الحاق الاطباء والممرضين بدورات تعليمية على ايدي خبراء كلٍ في مجال اختصاصه».

وتبقى ظاهرة توجه العراقيين الى الاردن لاغراض الشفاء هي محدودة لدى الاشخاص الميسورين ماديا، و توجد في عمّان مؤسسات صحية تقدم العلاج للعراقيين من طالبي اللجوء كالهلال الاحمر الاردني مجانا الا انه لا يقدم الا خدمات صحية غير تخصصية.

من جهته، يقول عمار عبد الجبار المقيم في عمان منذ اكثر ٧ سنوات «اذهب للعلاج في مستشفيات الهلال الاحمر لكونها مجانية كما انها تصرف الدواء مجاناً ايضاً الا انهم ليس بامكانهم تقديم علاج تخصصي حين يشكو المريض من علةٍ تحتاج الى طبيب متخصص».

وتشهد الاردن سياحة علاجية رائدة يقصدها المرضى من جنسيات مختلفة نظرا لتقدمها في القطاع الصحي وكثرة اعداد المستشفيات التخصصية حسب قول الدكتورة رغد العلي في هيئة الاطباء الدولية في الاردن.